

الفصل الحادى عشر

إدارة التنمية الريفية

تعتبر قضية التنمية بعامة، والتنمية الريفية بخاصة من أهم القضايا التى تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة فى الأونة المعاصرة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها:

١ - أن أغلب سكان العالم خاصة فى الدول النامية يعيشون فى الريف فنجد على سبيل المثال أن متوسط نسبة سكان الريف فى الوطن العربى باستثناء الكويت تبلغ نحو ٦٠-٨٥ فى المائة من جملة السكان.

٢ - أوضحت عمليات المسوح الإحصائية التى أجريت فى أفريقيا وآسيا أن ما بين ٧٥٪ و ٨٥٪ من السكان الريفيين يشتغلون بالزراعة أما بقية السكان الريفيين فيمتنون أعمالاً أخرى منها الصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات.

٣ - فيما يتعلق بالدول العربية نجد أن نسبة المشتغلين بالزراعة من جملة عدد السكان الريفيين تبلغ ما بين ٤٥-٧٥٪.

٤ - قصور أنماط التنمية المتبعة فى كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال كما يرجع إلى قصور الاستثمار فى الموارد البشرية فى الريف.

٥ - على الرغم من معدلات الهجرة العالية من الريف إلى الحضر فإن سكان الريف فى دول العالم النامى مازالوا يزيدون بمعدل مرتفع ٢٪ تقريباً

٦ - أن هناك تفاوتاً كبيراً فى مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفى

البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ ٤ - ٦ مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف كما ورد في تقرير المركز الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة.

٧ - ارتفاع نسبة الامية بين الريفين. فمثلاً تبلغ نسبة الامية في الوطن العربي ٧٢,٦٪ من جملة عدد السكان إلا أننا نجد أن معظم هؤلاء الاميين من أبناء الريف وفي بلد كسوريا مثلاً نجد أن نسبة الامية على مستوى الدولة تبلغ ٢٩٪ وهي من النسب الضئيلة في الوطن العربي في الوقت ذاته نجد أن ٨٠٪ من هذه النسبة تتركز في الريف.

٨ - أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، ويقسم تقرير البنك الدولي حول استراتيجية التنمية الريفية في دول العالم سكان المناطق الريفية إلى مجموعات حسب درجة فقرهم فهناك فقر كلي ومعناه أن يبلغ دخل الفرد سنوياً ما يعادل ٥٠ دولاراً أمريكياً فأقل وفقر نسبي وهو الفرد الذي يقل دخله السنوي عن ١/٣ متوسط دخل الفرد على المستوى القومي وبناء على التقسيم فإن تحليل سكان جميع الدول النامية التي يزيد عدد سكانها على المليون يوضح مايلي :

(أ) أن ما يقرب من ٨٥٪ من جميع الذين يعانون من فقر كلي يعيشون في مناطق ريفية.

(ب) تحتفظ الدول النامية بآسيا بنصيب الأسد من نسبة عدد الفقراء إذ تبلغ نسبتهم إلى جملة عددهم في العالم ٧٠٪ تليها أفريقيا بنسبة ١٧٪ ثم أمريكا اللاتينية والكاريبى ١٣٪.

٩ - ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرة المهنية من الشباب أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدرات أمثال هؤلاء الشباب الذين يمكن أن يساعدوا في عمليات تطوير الريف^(١).

(١) انظر المجلد الثاني والرابع الخاص بالمؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية - إدارة التنمية الريفية - المملكة المغربية - طبعة سنة ١٩٧٨ م.

من أجل هذا كله برزت أهمية قضية التنمية الريفية كقضية مجتمعية، وفي نفس الوقت نجد أنها قضية أكاديمية خاصة إذا عرفنا أن ثمة خلافات بين العلماء حول أساليب التنمية والحجم الأمثل لوحدة التنمية وأسلوب إدارة التنمية، فهل تكون إدارة حكومية أم إدارة أهلية أم حكومية أهلية وإذا كانت كذلك فما حجم وشكل مشاركة الأهالي للإدارة الحكومية وما مدى فعالية مشاركتهم، هل مشاركة شكلية سطحية أم مشاركة حقيقية، وما درجات هذه المشاركة وفي ماذا يشاركون؟ كل هذه التساؤلات تمثل أمورًا أكاديمية تستوجب البحث والفحص والدراسة وصولاً إلى نظريات علمية يمكن أن تفيد صانعي القرارات ومنفذي الخطط التنموية.

وفي تصوري أن نجاح أو فشل عمليات التنمية في الريف العربي يعتمد إلى حد كبير على مدى استخدام أسلوب أفضل وأوفق في إدارة هذه العمليات وأن إدارة التنمية أداة مشتركة بين الأهالي والحكومة يمكن أن تؤدي إلى نجاح الخطط التنموية مع ضرورة توافر بقية الظروف الموضوعية والإمكانات الأساسية اللازمة للتنمية.

وإعني بالمشاركة الشعبية في عمليات التنمية الريفية كافة الجهود التي يبذلها المواطنون للتأثير في الإدارة ومعاونتها في اتخاذ وتنفيذ القرارات والسياسات التي تتجاوب مع احتياجاتهم وتحقق الصالح العام، والمشاركة قيمة اجتماعية في ذاتها وأسلوب اجتماعي يحقق مزايا عديدة.

ويعرفها البعض بأنها جميع صور استفادة المواطنين من الفرص المتاحة لهم للتأثير في السياسات والقرارات التي تمس مصالحهم^(٢).

والمعروف أن كلمة مشاركة دخلت ضمن مفردات لغة السياسة خلال الستينات من هذا القرن وشاع استخدامها في مجال الإدارة وخاصة فيما يتعلق بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورغم حداثة فكرة المشاركة الشعبية فإن جذورها تمتد عبر التاريخ إلى النظرية الديمقراطية التقليدية (الكلاسيكية).

(٢) د. ظريف بطرس، المشاركة الشعبية في التنمية الريفية في المجلد الأول - الدراسات والبحوث النظرية، المؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية - المملكة المغربية، طنجة ١٩٧٨.

والملاحظ أن حجم المشاركة الحالى أقل من المستهدف ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها :

(أ) حداثة العهد بالأخذ بمفهوم المشاركة الشعبية بمعناها الواسع .

(ب) ضعف إيمان الإدارة بالمشاركة الشعبية على أساس أن المواطنين أقل كفاية وتخصصاً من عمالها وأنهم لا يدركون المسائل العلمية والفنية قدر إدراك الموظفين التخصصيين لها وأنهم غالباً يجهلون الجوانب القانونية التى تنظم شئون المجتمع وبالتالي تؤدي مشاركتهم إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة والعملية الإدارية .

(ج) غموض النصوص القانونية ذات العلاقة بالمشاركة وعدم الاهتمام بتفسيرها للمواطنين بطريقة تناسب مع مستوى إدراكهم وفهمهم .

(د) استمرار رواسب النظم البيروقراطية وغيرها من العوامل التى تخلفت عن فترات الاحتلال وما أعقبها من فترات في أغلب الدول النامية .

(هـ) انشغال المواطنين في الريف في أمور حياتهم نظراً لانخفاض المستوى الاقتصادى والثقافى^(٣) .

ولا يمكن تقسيم عمليات التنمية إلى جزئين جزء يشترك فيه المواطنون وجزء لا يشتركون، أن المشاركة واجب وحق لكل من المواطنين والمسؤولين الحكوميين .

ولم تعد المشاركة على حد قول ميلر مجرد شعار يرفعه الساسة لنيل رضا الأهالى ولكنه أصبح أسلوبا إداريا يفرض نفسه ويتعين علينا أن نوسع المجال للمشاركة في الإدارة ولا نقف في وجه هذا الاتجاه^(٤) .

تهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها :

(أ) ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية .

(٣) المرجع السابق .

S. M. Miller and M. Rein, participation, poverty and Administration public, Administration Review, vol. 19, Jan/Feb. 1969, p. 18.

(ب) الاسراع باحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية.

(ج) إدراك المواطنين للامكانيات المتاحة للتنمية.

(د) تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية الريفية عن

طريق العون الذاتي.

(هـ) الحرص على المال العام.

(و) يتعلم المواطنون من خلال المشاركة وبمرور الوقت كيف يحلون

مشكلاتهم بأنفسهم.

(ز) تدعم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة.

(ح) تؤدي المشاركة إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو ما هى العمليات التى يجب أن يشارك فيها

أهل الريف؟

والاجابة على ذلك تتمثل فى أن أهل الريف يمكنهم ويجب أن يشاركوا فى

وضع الخطط واصدار القرارات، فى المتابعة، فى التقويم، فى تحديد الميزانيات

ومراجعة الحسابات، اشتراك فى البيع والتوزيع، اشتراك فى التمويل، اشتراك فى

كل شئ، يؤدى الى وضوح بصمات الريفيين فى عمليات التنمية^(٥).

هذا وثمة عوامل تؤثر فى حجم المشاركة وفعاليتها منها :

أولاً: عوامل من جانب الإدارة :

وتتمثل هذه العوامل فى :

١ - أسلوب تنظيم إدارة التنمية الريفية، فقد يكون التنظيم تنظيمياً بيروقراطياً

ويقصد بذلك أن تشكل إدارة التنمية كلية من موظفين حكوميين قد يقيمون فى

نطاق الوحدة موضوع التنمية، ويخضعون رئاسياً لادارات على مستوى الإقليم

(٥) د. عبد النعم شوق، مشاركة المواطنين فى التنمية الريفية، المجلد الأول، المؤتمر العرسد الرابع

للإدارة المحلية، المملكة المغربية، طبعة ١٩٧٨.

والمستوى المركزي، ومثل هذا النوع من التنظيم لا يفسح المجال لمشاركة المواطنين.

وقد يكون التنظيم تنظيمًا ديمقراطيًا وهذا النوع من التنظيمات يقوم على أساس إخضاع هذه الإدارة العامة للمواطنين عن طريق تمثيلهم في السلطة التي تملك حق إقرار خطط التنمية الريفية ويشجع هذا النوع من التنظيم الأهالي على الاستفادة من صور المشاركة المتاحة لهم وعلى التعاون مع الإدارة.

٢ - سلوك الإدارة تجاه المواطنين، فالإدارة ليست مجرد بناء تنظيمي ولكنها مجموعة من العلاقات بين العاملين وبينهم وبين المواطنين الذين يتعاملون معهم وتتأثر أنماط سلوك الإدارة تجاه المواطنين بالعوامل الأيكولوجية للإدارة ومدى وضوح القوانين واللوائح المنظمة لعملية المشاركة، وينكسر حجم المشاركة إذا مارس العاملون العملية الإدارية بمفهوم كونه سلطة مترفعة على الأهالي الالتزام بتعليماتها وتكون المشاركة مرغوبًا فيها إذا مارست الإدارة صلاحيتها بمفهوم أنها تؤدي خلعًا للمواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية الريفية ويمكن دعم علاقة إدارة التنمية الريفية بالمواطنين بوسائل منها: تأمين اتصالات مباشرة بين الإدارة والمواطنين وتأمين اتصالات غير مباشرة بينهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة وعمل صناديق تلقي المقترحات والشكاوى واستطلاع رأي الهيئات والجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية^(٦).

ثانياً: عوامل من جانب المواطنين:

تمثل هذه العوامل في:

(أ) عوامل سلوكية، فمن الحاجات الإنسانية الحاجة إلى تحقيق الذات وتمثل هذه الحاجة قيمة كبيرة بالنسبة لعملية المشاركة الشعبية ويختلف مفهوم الأفراد في وسيلة تحقيق الذات فالبعض يرى أنها تتمثل في ممارسة النفوذ أو الظهور بينما يراها آخرون في تحقيق المنافع المادية وفريق آخر ينظر إليها على أنها

(٦) د. ظريف بطرس، المشاركة الشعبية في التنمية الريفية، مرجع سابق.

(٧) الاتحاد الدولي للسلطات المحلية - المشاركة الشعبية، ترجمة الاستاذين صبحي محرم وعمر وصفي،

للنظمة العربية للعلوم الإدارية المجلد ١٦٧، ١٩٧٤.

الإسهام في رفع شأن المجتمع وتطويره ويلبور هذا كله في اطار ما يسمى بالسلبية، الإيجابية، المصلحة الخاصة، المصلحة العامة.

وتختلف العملية من فرد لآخر وتؤثر هذه الأمور على عمليات المشاركة في عمليات إدارة التنمية.

(ب) العوامل الاجتماعية والاقتصادية: إذ يتأثر حجم المشاركة في إدارة التنمية الريفية بعوامل اجتماعية واقتصادية منها: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي الخ.

فمثلا تظهر نتائج بعض الدراسات انخفاض معدل المشاركة بين الاناث عنه بين الرجال في دول كثيرة منها هولندا، فرنسا، فنلندا، مصر.

كما تبين أن المشاركة تقل بين من يتعدون الستين من أعمارهم وكذا بين من هم دون الـ ٢٥ سنة. وأظهرت الدراسات أن أعلى معدلات المشاركة الشعبية بين من هم في فئة العمر ٤٠ - ٦٠ سنة.

وتؤكد نتائج بعض الدراسات الميدانية أن المتزوجين أكثر مشاركة من غير المتزوجين في المجالات الاجتماعية والسياسية المختلفة^(٨).

وأظهر الدراسات أيضاً ارتفاع معدل المشاركة مع ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي. وثمة دراسات عن العلاقة بين المستوى الاقتصادي والمشاركة تؤكد على أن تدنى الوضع الاقتصادي يؤثر ويتناسب تناسباً طردياً مع تدنى المشاركة الشعبية^(٩).

وبعد عرض وجهات النظر المدعمة لعمليات المشاركة وأهميتها يجب أن يكون واضحاً أن هناك وجهة نظر ترى عكس ذلك وترى وجهة النظر هذه أن المشاركة الشعبية تؤدي إلى اضعاف الشعور بالمسئولية لدى رجال الإدارة، كما أنها ترفع تكلفة العملية الإدارية.

(٨) نفس المرجع السابق.

A. Freedman and C. Smith, Voluntary Association; prospectives on the Literature, (٩)

Harvard university press cambridge, Massachusetts, 1972 p. 154.

وأنها تعطل عملية التنمية الريفية وغير ذلك من الأمور المرود عليها واعتقد أن ما سبق ذكره في أهمية وفوائد المشاركة كاف للرد على مثل هذه المزاعم. هذا وقد أجريت دراسة ميدانية في قرية قلوصنا مركز سمالوط محافظة المتيا لاستطلاع رأى الأهالى فيما يمكن أن نسميه الشكل الأمثل لإدارة التنمية وفيما يلي نتائج الدراسة.

إدارة التنمية الريفية

دراسة ميدانية بقرية قلوصنا - محافظة المنيا*

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع رأى بل يمكن القول قياس اتجاهات الأهالي في قرية قلوصنا مركز سمالوط محافظة المنيا نحو الشكل الأمثل لإدارة صرفة أم إدارة مشتركة، وفي أي شيء ولماذا مشتركة.

والقرية تقع شمال مدينة سمالوط على بعد ٦ ك.م تقريباً يحدها من الشمال قرية التوفيقية وتبعد عنها ٤ ك.م ويحدها من الشرق قرية الجزائر وتبعد عنها ٢ ك.م ويحدها من الغرب قرية دفش وتبعد عنها ٦ ك.م.

ويبلغ تعداد قرية قلوصنا حسب إحصاء ١٩٦٠ (٩٢٨٣) نسمة وحسب تعداد ١٩٦٦ (٩٧٧٨) نسمة وحسب حصر جهاز بناء القرية عام ١٩٧٧ (١٥٠٠٠ نسمة) ويبلغ عدد الأسر حسب تعداد ١٩٦٠ (٢١٧٢ أسرة) وتعتبر قرية قلوصنا من القرى الكبيرة نسبياً بها مجلس على ومجموعة من وحدات التنمية منها: الجمعية التعاونية الزراعية (أنشئت عام ١٩٥٨)، محطة تسمين دواجن، محطة تسمين ماشية، منحل، مشتل لإنتاج شتلات الفاكهة والأشجار والخضر، مناحل قطاع خاص (٥ مناحل)، سوق مركزي أسبوعي بالقرية، أربعة مخابر، نقطة شرطة (أنشئت عام ١٩٦٦)، مكتب بريد وتليفون وتلغراف، عملية مياه بها عدد ٢ ماكينة، وتوجد شبكة مياه بالقرية (١٣٣ منزلاً)، شبكة انارة ٣٢٦ منزلاً مضاءاً بالكهرباء، مجموعة صحية (أنشئت عام ١٩٥٦) مركز تنظيم أسرة مركز اسعاف، وحدة اجتماعية، جمعية تنمية مجتمع، ٣ مدرسة ابتدائية ومدرسة إعدادية، وحدة بيطرية، نادي ريفي.

* قام بجمع المادة الميدانية طلاب دبلوم التنمية الريفية بقسم الاجتماع جامعة المنيا ١٩٧٨/٩٧٧.

وهكذا يلاحظ أنها قرية بها العديد من وحدات الخدمات والتنمية بصفة عامة، وقد تم اختيار عينة عشوائية قوامها ٢٠٣ رب أسرة وتم استطلاع رأى كل حالة من خلال استبيان أعد لهذا الغرض يشمل على ثمانية وعشرين سؤالاً تركز في أغلبها على عنصر التفضيل في إدارة التنمية، الحكومة أم الأهالى أم الاثنان معا مشاركة. ووضع فرض مضمونة «يفضل الأهالى الإدارة المشتركة لعمليات التنمية في القرية أكثر من تفضيلهم الإدارة الأهلية البحتة أو الحكومية كلية» وقد جاءت نتيجة الدراسة لتؤكد صحة هذا الفرض، وفيما يلي النتائج التفصيلية :

الجدول رقم (١)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً للحالة التعليمية

النسبة المئوية	العدد	البيان
٪٥٢,٢١	١٠٦	أمى
٪٤١,٨٧	٨٥	يقراً ويكتب
٪ ,٩٨	٢	ابتدائى
٪ ٣,٩٦	٨	متوسط
٪ ,٩٨	٢	عالى
٪ ١٠٠	٢٠٣	الجملة

يتضح من الجدول أن ٥٢,٢١٪ أميون وهذه النسبة لا تزيد عن النسبة العامة للامية في المجتمع المصرى ككل إذ أن الامية صمة عامة وتمثل نسبة أعلى من ذلك في الريف، كما أن نسبة من يقراً ويكتب نسبة عالية إذ تمثل ٤١,٨٧٪ وتزيد نسبة الحاصلين على التعليم المتوسط على نسبة الحاصلين على الابتدائية وهذا أمر ملفت للنظر.

جدول رقم (٢)

يبين توزيع أفراد العينة طبقا لتغير المهنة

النسبة المئوية	العدد	البيان
٥٣,٦٩%	١٠٩	مزارع (يملك أرضا زراعية)
٣٤,٤٨%	٧٠	مستأجر
٢,٤٦%	٥	عامل زراعى
١,٩٧%	٤	تاجر
٦,٤٠%	١٣	مزارع ومستأجر
١,٠٠%	٢	موظف ومزارع
١٠٠%	٢٠٣	الاجمالى

يتبين من الجدول أن ٥٣,٦٩ من مجموع أفراد العينة يملكون أرضا زراعية ويعملون لحسابهم الخاص و٣٤,٤٨% يستأجرون أرضا من الغير ويعملون بها لحسابهم الخاص و٢,٤٦% من العينة عمال زراعيون يعملون لدى الغير بأجر يومى غير ثابت و٦,٤٠% يملكون أرضا وفى نفس الوقت يستأجرون أرضا من الغير ونسبة ضئيلة ١% يمتلك أرضا وتعمل فى وظيفة حكومية أما من يمتنعون التجارة فنسبتهم ١,٩٧% وأعتقد أن هذه الأرقام والنسب تنسق إلى حد ما مع التوزيع العام لسكان القرية المصرية من حيث المهنة.

جدول رقم (٣)

يبين توزيع أفراد العينة طبقا للدخل الشهري بالجنيه

النسبة المئوية	العدد	البيان
٣٠,٥٣%	٦٢	من ٥ إلى أقل من ١٠
٤١,٨٩%	٨٥	من ١٠ إلى أقل من ١٥
١٣,٧٩%	٢٨	من ١٥ إلى أقل من ٢٠
١٣,٧٩%	٢٨	أكثر من ٢٠
١٠٠%	٢٠٣	الإجمالي

يتبين أن نسبة عالية (٣٠,٥٣%) يقل دخلها الشهري عن عشرة جنيهات بل يمكن القول أن أكثر من ٧٠% يقل دخلهم الشهري عن خمسة عشر جنيا ويدل هذا على فقر مجتمع البحث وحرمانه الاقتصادي ومعاناته المعيشية خاصة وأن الأسعار ترتفع بمعدل عال.

جدول رقم (٤)

يبين توزيع أفراد العينة طبقا لوجود أرض زراعية لديهم من عدمه

النسبة المئوية	العدد	البيان
٩٥,٥٦%	١٩٤	نعم
٤,٤٤%	٩	لا
١٠٠%	٢٠٣	الإجمالي

من الجدول رقم (٤) يتضح أن :

٩٥٩٥٦, % من مجموع أفراد العينة لديهم أرض زراعية إما بالملك أو بالإيجار من الغير أو يوضع اليد يعملون فيها لحسابهم الخاص، بينما نجد أن نسبة بسيطة تقدر بحوالى ٤,٤٤ % من مجموع أفراد العينة ليس لديهم أراضي زراعية نهائياً وهؤلاء يمثلون العمال الزراعيين والتجار من أفراد العينة.

جدول رقم (٥)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لنوع حيازة الأرض الزراعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
ملك	١٠٩	٥٦,١٨ %
إيجار	٧٠	٣٦,٠٨ %
وضع يد	٢	١,٠٣ %
ملك وإيجار	١٣	٦,٧١ %
الإجمالي	١٩٤	١٠٠ %

ويتضح من الجدول ما يلي :

يملك ٥٦,١٨ % من أفراد العينة أرضاً زراعية ويعملون فيها لحسابهم الخاص. بينما نجد أن ٣٦,٠٨ % يستأجرون أرضاً زراعية من الغير ويعملون فيها لحسابهم الخاص. وتملك ٦,٧١ % أرضاً زراعية ويستأجرون أرضاً أخرى من الغير. وتوجد نسبة بسيطة تقدر بـ ١,٠٣ % لديها أرض زراعية عن طريق وضع اليد.

جدول رقم (٦)

يبين توزيع أفراد العينة طبقا لقرابة أعضاء مجلس إدارة الجمعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣٨	٪١٨,٧٢
لا	١٦٥	٪٨١,٢٨
الإجمالي	٢٠٣	٪ ١٠٠

يتضح من الجدول أن :

١٨,٧٢ من مجموع أفراد العينة يوجد بينهم وبين أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية صلة قرابة - بينما وجد أن الغالبية العظمى لأفراد العينة وهم ٪٨١,٢٨ من مجموعها لا توجد صلة قرابة بينهم وبين أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية.

جدول رقم (٧)

بين توزيع أفراد العينة طبقا لسبب اختيارهم

لأعضاء مجلس الإدارة

البيان	العدد	النسبة المئوية
عشان بيخلموا الناس	١٩٥	٪٩٦,٠٦
عشان هم أقارب	٨	٪ ٣,٩٤
الإجمالي	٢٠٣	٪ ١٠٠

يتضح من الجدول ما يلي :

أن ٩٦,٠٦٪ قاموا بانتخاب أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية لكي يقوموا بخدمة أهل المجتمع من حيث قضاء مصالحهم - وحل مشاكلهم - والاعتماد عليهم من أخذ حقوقهم فيما ٣,٩٤٪ قاموا، بانتخاب أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية لصلة القرابة الموجودة بينهم فقط. ويعتبر ارتفاع نسبة الاختيار من أجل الخدمة مؤشراً على أن الناس في حاجة إلى من يخدمهم بصرف النظر عن القرابة أو غيرها.

جدول رقم (٨)

بين توزيع أفراد العينة طبقاً لما يفضلونه من نوعية الموظفين بالجمعية

النسبة المئوية	العدد	البيان
٣٢,٥١٪	٦٦	من عند الحكومة
٢٠,٧٠٪	٤٢	من أهالي القرية
٤٦,٧٩٪	٩٥	من الحكومة ومن أهالي القرية
١٠٠٪	٢٠٣	الإجمالي

يتضح من الجدول أن :

٣٢,٥١٪ من مجموع أفراد العينة فضلوا أن تدار الجمعية بواسطة موظفين من قبل الحكومة، ٢٠,٧٠٪ من مجموع أفراد العينة فضلوا أن تدار الجمعية

بواسطة أهالي القرية - بينما نسبة ٤٦,٧٩٪ فضلوا الإدارة بالجمعية عن طريق المشاركة بين الأهالي والحكومة.

وهذا يؤكد أفضلية المشاركة في الإدارة فأعلى نسبة فضلت مشاركة الأهالي للحكومة في الإدارة من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن مبدأ قيام إدارة الحكومة وحدها للجمعية كأحدى مؤسسات التنمية في القرية لم يحصل إلا على ٣٢,٥١٪ أي الثلث تقريباً أو أقل منه ويؤكد ذلك صحة الفرض السابق ذكره.

جدول رقم (٩)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لما يفضلونه فيمن يكون مسئولاً عن الرئاسة للجمعية

النسبة المئوية	العدد	البيان
٪ ٢٢,٦٦	٤٦	رئيس مجلس إدارة
٪ ٤٨,٧٦	٩٩	مدير الجمعية
٪ ٢٨,٥٨	٥٨	الاثنان معاً
٪ ١٠٠	٢٠٣	الإجمالي

يتضح من الجدول ما يلي :

٢٢,٦٦٪ من أفراد العينة يفضلون بأن يكون المسئول عن رئاسة العمل في الجمعية هو رئيس مجلس إدارة الجمعية باعتباره من قادة المجتمع ومن يثقون فيه. وأن نسبة ٤٨,٧٦٪ من أفراد العينة يفضلون أن يكون المسئول عن رئاسة العمل بالجمعية هو مدير الجمعية لاعتقادهم بأن له القدرة على إدارة العمل بصورة جيدة.

جدول رقم (١٠)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لما يواجهونه من مشاكل
في الجمعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	٦٤	٣١,٥٢ %
لا	١٣٩	٦٨,٤٨ %
الاجمالي	٢٠٣	١٠٠ %

من الجدول رقم (١٠) يتضح أن :

نسبة ٣١,٥٢% من مجموع أفراد العينة تقابلهم مشاكل ومعوقات من قبل العاملين بالجمعية في استلام مستلزمات الإنتاج.

بينما نسبة ٦٨,٤٨% من مجموع أفراد العينة لا تقابلهم مشاكل في صرف مستلزمات الإنتاج.

ويلاحظ أن نسبة من يقابلون مشاكل أقل من غيرهم إلا أنها نسبة عالية فثلث الأعضاء تقريباً تقابلهم مشاكل في التعامل مع الجمعية ويستدعى ذلك إصلاحاً وحلاً خاصة وأن تعامل الفلاح مع الجمعية كثير ومستمر.

جدول رقم (١١)

بين نوعية المشاكل التي تقابل الأعضاء

النبة المئوية	العدد	البيان
٪ ٣٢,٨١	٢١	عدم أخذ حقهم بالكامل
٪ ٢٦,٥٦	١٧	عدم الاهتمام بهم
٪ ٤٠,٦٣	٢٦	التأخير في استلام المتحقات
٪ ١٠٠	٦٤	الإجمالي

يتضح من الجدول :

توزيع أفراد العينة الذين كانت تقابلهم مشاكل أثناء صرفهم مستلزمات الإنتاج من تقاوى وأسمدة ومبيدات أو أثناء صرفهم السلف النقدية من الجمعية التعاونية الزراعية بالبلدة فقد اجاب ٣٢,٨١٪ بأن مشاكلهم تلخص في عدم أخذ حقهم بالكامل - ٢٦,٥٦٪ منهم مشاكلهم هي عدم الاهتمام بهم من قِبَل العاملين بالجمعية - ٤٠,٦٣٪ منهم تلخص مشاكلهم في التأخير في استلام مستحقاتهم عن المواعيد المناسبة وتعتبر هذه المشاكل كلها سواء عدم أخذ الحن بالكامل أو التأخير في تسليمه أو عدم الاهتمام بالأعضاء شيئاً لا يتمشى مع مبادئ تنمية المجتمع ولا مع الإدارة الحديثة أو أهداف المجتمع.

جدول رقم (١٢)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لمن يلجأون إليه
لحل مشاكلهم في الجمعية

النسبة المئوية	العدد	البيان
٪ ٢٥,١٢	٥١	رئيس مجلس الإدارة
٪ ١٠,٨٣	٢٢	عضو مجلس الإدارة
٪ ٣٩,٤٠	٨٠	مدير الجمعية
٪ ١٥,٢٧	٣١	المشرف الزراعي
٪ ٧,٨٨	١٦	مفتش التعاون
٪ ١,٥٠	٣	الكاتب
٪ ١٠٠	٢٠٣	الإجمالي

يتضح من الجدول أن :

أعلى نسبة من أفراد العينة وهم ٪٣٩,٤٠ يلجأون إلى مدير الجمعية في حل مشاكلهم - يليه رئيس مجلس إدارة الجمعية بنسبة ٪٢٥,١٢ - يليه المشرف الزراعي بنسبة ٪١٥,٢٧ يليه عضو مجلس الإدارة بنسبة ٪١٠,٨٣ - يليه مفتش التعاون بنسبة ٪٧,٨٨ - يليه كاتب الجمعية بنسبة بسيطة ٪١,٥٠ من أفراد العينة.

ومن ذلك نجد أن نسبة ممن يلجأون إلى الأجهزة الشعبية ممثلة في رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لحل مشاكلهم تقدر بحوالي ٪٣٥,٩٥ ونسبة من يلجأون إلى الأجهزة العاملة في الجمعية لحل مشاكلهم (مدير الجمعية - المشرف الزراعي - الكاتب) نسبة ٪٥٦,١٧ ومن يلجأون إلى مفتش التعاون بعيداً عن الأجهزة الشعبية والتنفيذية في الجمعية نسبة ٪٧,٨٨.

وهذا يعنى قوة الادارة البيروقراطية وضرورة إعطاء دفعة لممثل الأهالى وإشراكهم فى اتخاذ القرارات بصورة أكثر فعالية.

جدول رقم (١٣)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لوجود خطأ فى حسابهم بالجمعية

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤٣	٢١,١٨ %
لا	١٦٠	٧٨,٨٢ %
الاجمالى	٢٠٣	١٠٠ %

يتضح من الجدول أن :

نسبة ٢١,١٨ % من مجموع أفراد العينة أفادوا بأنهم وجدوا أخطاءً فى حسابهم الخاص مع الجمعية بينما أفاد ٧٨,٨٢ % بعدم وجود أخطاء فى حسابهم مع الجمعية. والمفروض أن تقل نسبة من وجدوا خطأ فى حساباتهم عن ذلك بكثير.

جدول رقم (١٤)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لمن يلجأون إليه
لمراجعة حساباتهم بالجمعية

النسبة المئوية	العدد	البيان
٦,٩٨ %	٣	أعضاء مجلس إدارة الجمعية
١٨,٦٠ %	٨	مدير الجمعية
٥٥,٨١ %	٢٤	رئيس الحسابات
١٨,٦١ %	٨	رئيس الحسابات ومدير الجمعية
١٠٠ %	٤٣	الإجمالي

يتضح من الجدول ما يلي :

بؤال الأفراد - الذين أجابوا بوجود أخطاء في حساباتهم عن الأشخاص الذين يلجأون إليهم لمراجعة حساباتهم تبين أن ٥٥,٨١% يلجأون إلى رئيس الحسابات التابع لبنك التليف وبلغاً لمدير الجمعية ١٨,٦٠% كما أن ١٨,٦١% يلجأون للآثنين معاً أى لرئيس الحسابات ومدير الجمعية. بينما نسبة ٦,٩٨% يلجأون لأعضاء مجلس إدارة الجمعية لفحص حساباتهم ويرجع سبب انخفاض نسبة من يلجأون إلى أعضاء مجلس الإدارة إلى عدم قدرة الأعضاء التعليمية على مراجعة الحسابات. وكذلك يتضح من الجدول وعى أفراد العينة عن الشخص المسئول عن العمليات الحسابية بالجمعية وهو رئيس الحسابات حيث يلجأ إليه ٧٤,٤٢% من أفراد العينة.

جدول رقم (١٥)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لنوع المحصول الذي يقومون بزراعتهم.
« وهل يقومون بزراعة محاصيل القطن والعنب من عدمه »

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٧٠	٪ ٨٣,٧٤
لا	٣٢	٪ ١٦,٢٦
الإجمالي	٢٠٢	٪ ١٠٠

يتضح من الجدول أن :

نسبة ٨٣,٧٤٪ من مجموع أفراد العينة يقومون بزراعة محصول القطن والعنب وفول الصويا - بينما باقى أفراد العينة ونسبتهم ١٦,٢٦٪ لا يقومون بزراعة هذه المحاصيل. ويقومون بزراعة محاصيل الخضر - الفاكهة - النباتات الطبية والعطرية أى أن نسبة لا بأس بها تقوم بزراعة محاصيل غير تقليدية

جدول رقم (١٦)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لما يفضلونهم
من القيام بمقاومة المحصول

البيان	العدد	النسبة المئوية
يقوم بها أهل البلد	٤٢	٪ ٢٤,٧٠
تبع الزراعة	٦٠	٪ ٣٥,٢٩
تبع الزراعة ويشارك فيها الأهالى	٦٨	٪ ٤٠,٠١
الإجمالي	١٧٠	٪ ١٠٠

يتبين من الجدول أن :

نسبة ٤٠,٠١% من مجموع أفراد العينة يفضلون أن تكون مقاومة محاصيلهم تحت إشراف وزارة الزراعة ويشارك فيها الأهالي - بينما نسبة ٣٥,٢٩% من مجموع أفراد العينة يرون أن يقوم بالإشراف وزارة الزراعة فقط - بينما نسبة ٢٤,٧٠% يفضلون أن تكون المقاومة تحت إشراف أهل القرية.
أي أن نسبة من يرون مبدأ المشاركة هم ٦٤,٧١% وهي أعلى نسبة وهذا يؤكد الفرض القائل بالمشاركة في الإدارة وعلى مستوياتها المختلفة.

جدول رقم (١٧)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لما يفضلونه من الخروج مع الموتور

النسبة المئوية	العدد	البيان
% ٤,٤٣	٩	خرج بها ميكانيكى الجمعية
% ٢٨,٠٧	٥٦٧	أخذها بنفسى.
% ٦٧,٥٠	١٣٧	يخرج بها ميكانيكى الجمعية وأكون معاه
% ١٠٠	٢٠٣	الاجمالى

يتبين من الجدول أن :

نسبة ٦٧,٥٠% من مجموع أفراد العينة يرون أن أفضل استخدام لموتور الرش بالجمعية أن يخرج به ميكانيكى الجمعية ويكون برفقة صاحب الحقل - بينما ترى نسبة ٢٨,٠٧% من مجموع أفراد العينة أن أفضل استخدام لموتور الرش يكون عن طريق أخذهم له من الجمعية وبدون صحبة الميكانيكى لهم - ونسبة ٤,٤٣% ترى أن يخرج بالموتور الميكانيكى بمفرده للرش.

وهذا يؤكد أيضاً مبدأ مشاركة الأهالي في الإدارة.

جدول رقم (١٨)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لما يفضلونه في الإشراف على الجرار

النسبة المئوية	العدد	البيان
% ١٥,٧٦	٣٢	عضو مجلس إدارة الجمعية
% ٢٧,٠٩	٥٥	المشرف الزراعي
% ٥٧,١٥	١١٦	المشرف وأنا وعضو مجلس الإدارة
% ١٠٠	٢٠٣	الاجمالي

يتضح من الجدول ما يلي :

أجاب ٥٧,١٥% من مجموع أفراد العينة بأنهم يفضلون قيام المشرف الزراعي وعضو مجلس إدارة الجمعية المشرف على أعمال الجرار بأصطحاب الجرار أثناء قيامه بعمليات الخدمة والدراس والرى بالحقل.

بينما يرى ٢٧,٠٩% ان المشرف الزراعي يفضل أن يصحب الجرار أثناء التشغيل في الحقل - ويفضل ١٥,٧٦% أن يصحب عضو مجلس ادارة الجمعية الجرار أثناء التشغيل بالحقل.

وهذا يعني أن ٧٢,٩١% يرون ضرورة مشاركة الأهالي في هذا الأمر.

جدول رقم (١٩)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لمعرفةهم بقيام بنك القرية بتسليم مستلزمات الإنتاج

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	٢٠١	٩٩, - %
لا	٢	١, - %
الإجمالي	٢٠٣	١٠٠ %

يتضح من الجدول ما يلي :

أجاب - ٩٩, % من مجموع أفراد العينة بأنهم عرفوا أن بنك القرية هو الذى يقوم حالياً بصرف مستلزمات الإنتاج والسلف النقدية بدلاً من الجمعية - بينما - ١, % من أفراد العينة لا يعلمون ذلك وهؤلاء هم من غير المزارعين ويعنى ذلك معرفة الفلاحين بالمصادر والهيئات التى تتصل بعمليات خدعاتهم والتعامل معهم.

جدول رقم (٢٠)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لمدى سرورهم من انتقال مسئولية الجمعية إلى بنك القرية

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٩٩	٩٨,٠٣ %
لا	٤	١,٩٧ %
الإجمالي	٢٠٣	١٠٠ %

يتضح من الجدول أن :

نسبة ٩٨,٠٣٪ من مجموع أفراد العينة يعربون عن رضاهم التام بفكرة إنشاء بنوك القرى وقيامها بعملها تجاههم - بينما يرى ١,٩٧٪ من مجموع أفراد العينة أن تقوم الجمعيات التعاونية بذلك.

جدول رقم (٢١)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لسبب سرورهم من انتقال مسؤولية الجمعية إلى بنك القرية

النسبة المئوية	العدد	البيان
٪ ١٢,٥٦	٢٥	بأخذ فلوسى بالكامل
٪ ٤٣,٢٦	٨٦	بأخذ مستحقاق فى المواعيد
٪ ٦,٥٣	١٣	مفیش حد يتأمر على
٪ ١٤,٥٧	٢٩	بأخذ فلوسى بالكامل ومستحقاق فى مواعيدها.
٪ ١,٠٠	٢	بأخذ فلوسى بالكامل ومفیش حد يتأمر على
٪ ١٦,٥٥	٣١	بأخذ فلوسى بالكامل وبأخذ مستحقاق فى مواعيدها ومفیش حد يتأمر على
٪ ٦,٥٣	١٣	بأخذ مستحقاق فى مواعيدها ومفیش حد يتأمر على
٪ ١٠٠	١٩٩	الإجمالى

يتضح من الجدول أن :

نسبة ٤٣,٢٦% من مجموع أفراد العينة يعللون السبب الرئيسي لرضاهم عن إنشاء بنوك القرى هو أنهم يأخذون مستحقاتهم من مستلزمات الإنتاج والسلف في مواعيدها المناسبة - وعلل ١٢,٥٦% سبب رضاهم بمحصولهم على مستحقاتهم المالية بالكامل - ويرضى ٦,٥٣% عن بنوك القرى لعدم وجود من يتأمر عليهم حسب قولهم ومن أجاب بأنهم يحصلون على مستحقاتهم المالية بالكامل وكذلك السلف النقدية والعينية في مواعيدها هم ١٤,٥٧% وأفاد ٦,٥٣% بأخذ مستحقاتهم في مواعيدها وعدم وجود أحد يتأمر عليهم وأجاب ١٥,٥٥% بأنهم يحصلون على مستحقاتهم المالية بالكامل ويحصلون على مستحقاتهم في مواعيدها ولا يوجد أحد يتأمر عليهم.

وتحليل مضمون الاجابات يتبين عدم رضائهم عما كان يحدث في الجمعية فيما يتعلق بالنواحي المالية.

جدول رقم (٢٢)

يبين توزيع أفراد العينة الراضية لانتقال مسئولية الجمعية للبنك

العدد	البيان
١	باتعب مع موظف البنك
١	الجمعية أحسن علشان ميطلبوش حد يضمن
١	الجمعية فيها مجلس ادارة وهم أدري بمشكلنا ومصالحنا
١	الجمعية أحسن علشان في بلدى
٤	الجملة

يتضح من الجدول أن فردًا واحدًا من الأربعة أفاد بأن السبب في رفضه لانتقال مسئولية الجمعية للبنك هو أنه يتعب مع موظف البنك وأفاد شخص آخر أن السبب هو أن البنك طلب ضمانًا عند الصرف وأجاب ثالث بأن الجمعية بها مجلس إدارة يعرف بمصالح الأعضاء ومشاكلهم وأفاد الأخير أن الجمعية في البلد وليست بعيدة.

جدول رقم (٢٣)

يبين توزيع أفراد العينة طبقًا للاقتراح على رجوع مسئولية بنك القرية إلى (الجمعية)

البيان	العدد	النسبة المئوية
الجمعية	٧	٣,٤٤ %
بنك القرية	١٩٦	٩٦,٥٦ %
الإجمالي	٢٠٣	١٠٠ %

من الجدول يتضح أن نسبة ٣,٤٤% من مجموع أفراد العينة يرون أن يستمر صرف مستلزمات الإنتاج من الجمعية - بينما يرى ٩٦,٥٦% من مجموع أفراد العينة أن يستمر صرف مستلزمات الإنتاج من بنك القرية وهذا يعتبر مؤشرًا لعدم ارتياح الأهالي للجمعية.

جدول رقم (٢٤)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لضرورة وجود الجمعية مع بنك القرية من عدمه

البيان	العدد	النسبة المئوية
ليس هناك لزوم للجمعية	٩٥	٤٦,٧٩ %
هناك ضرورة لوجود الجمعية في القرية	١٠٨	٥٣,٢١ %
الإجمالي	٢٠٣	١٠٠ %

يتضح من الجدول أن ٥٣,٢١% من أفراد العينة يرون ضرورة تواجد الجمعية التعاونية الزراعية مع بنك القرية لاستكمال وضمان أخذ مستلزمات الإنتاج و٤٦,٧٩% من مجموع أفراد العينة يرون بإمكان الاستغناء عن الجمعية التعاونية الزراعية في ظل نظام بنوك القرى.

جدول رقم (٢٥)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لما يفضلونه من جهة ادارة المشروعات

البيان	العدد	النسبة المئوية
الأهالي	٢١	١٠,٣٤ %
الحكومة	٥٦	٢٧,٥٨ %
الأهالي والحكومة	١٢٦	٦٢,٠٨ %
الإجمالي	٢٠٣	١٠٠ %

يتبين من الجدول :

أن ٦٢,٠٨٪ من أفراد العينة يرون أن أفضل إدارة للمشروعات على مستوى القرية تكون بالمشاركة بين الأهالي والحكومة. و٢٧,٥٨٪ يفضلون إدارة المشروعات على مستوى القرية بأجهزة حكومية و١٠,٣٤٪ يفضلون إدارة المشروعات على مستوى القرية بأجهزة من أهالي القرية.

ويعنى هذا أن ٧٢,٤٢٪ لا يفضلون الإدارة الحكومية وحدها، والغالبية تفضل الإدارة المشتركة بين الأهالي والحكومة ويؤكد هذا الافتراض الخاص بذلك.

جدول رقم (٢٦)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لما يرونه من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة

النسبة المئوية	العدد	البيان
٥,٤١ %	١١	بدون مراجعة
٩٤,٥٩ %	١٩٢	تراجع من الموظفين
١٠٠ %	٢٠٣	الإجمالي

يتضح من الجدول أن :

٩٤,٥٩٪ من أفراد العينة يفضلون مراجعة قرارات مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية من الموظفين قبل تنفيذها خوفاً من أنها لا تمثل المصلحة العامة والخاصة على مستوى التطبيق.

ونسبة ٥,٤١٪ من أفراد العينة يفضلون تنفيذ قرارات مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بدون مراجعة من الموظفين.

ويعنى هذا تواجد الإدارة الفنية بجانب الإدارة الشعبية.

جدول رقم (٢٧)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لرأيهم في تعيين أعضاء بمجلس الإدارة من قبل الحكومة

البيان	العدد	النسبة المئوية
موافق	١٦٤	٨٠,٧٨ %
غير موافق	٣٩	١٩,٢٢ %
الإجمالي	٢٠٣	١٠٠ %

يتضح من الجدول أن :

٨٠,٧٨% من أفراد العينة يوافقون على تعيين أعضاء من قبل الحكومة في مجلس الإدارة وذلك لسرعة الحسم في المشاكل في أقصر وقت ممكن. ونسبة ١٩,٢٢% من أفراد العينة لا يوافقون على تعيين أعضاء بمجلس إدارة الجمعية من قبل الحكومة.

ويعنى هذا أن الغالبية ترى ضرورة إضافة أعضاء لهم خبرة قد لا يفهم الحظ أو لا يتمكنون لأسباب عديدة من خوض الانتخابات والوصول لعضوية مجلس الإدارة وقد يكون من المفيد الاستفادة بخبراتهم في أعمال الجمعية.

جدول رقم (٢٨)

يبين توزيع أفراد العينة طبقاً لما يفضلونه من إدارة المشروعات في الوحدة الاجتماعية

النسبة المئوية	العدد	البيان
١,٤٧ %	٣	الأهال
٣٠,٠٥ %	٦١	الحكومة
٦٨,٤٩ %	١٣٩	الحكومة والأهال
١٠٠ %	٢٠٣	الإجمالي

يتضح من الجدول أن :

٦٨,٤٩% من مجموع أفراد العينة يفضلون إدارة المشروعات التي يتم إنشاؤها بالوحدة الاجتماعية بمجلس إدارة مشترك بين الأهالي والحكومة.

ويفضل ٣٠,٠٥% من مجموع أفراد العينة إدارة المشروعات بالوحدة الاجتماعية بمجلس إدارة من الحكومة. كما يرى ١,٤٦% أن إدارة المشروعات عن طريق الأهالي.

ويعنى هذا أن الغالبية تؤكد على ضرورة الإدارة المشتركة.

وهذا يمكن القول أن الغالبية تفضل الإدارة المشتركة في إدارة الجمعية التعاونية الزراعية. ولا يخفى على أحد أن الجمعية إحدى مؤسسات التنمية الهامة جداً بالنسبة للفلاح يتعامل معها من خلال عمليات عديدة، وترفض الأثرية من العينة أن تترك الإدارة - للجانب الحكومي وحده كما أنهم لا يفضلون الإدارة الأهلية البحتة، كذلك الأمر في مشروعات الوحدة الاجتماعية.

ومع تفضيل الأغلبية للتعامل مع بنك القرية بدلاً من الجمعية التعاونية

الزراعية فيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج إلا أنهم في نفس الوقت لا يفضلون إلغاءها رغم القصور والمشاكل التي تواجه الأعضاء خلال تعاملهم مع الجمعية.

من كل هذه الملاحظات يمكن القول إن إدارة التنمية الريفية المشتركة بين الأهالي والحكومة وعدم انفراد جانب بها أو قصر الأمر على جانب دون الآخر أفضل من أن تكون إدارة قائمة على ساق واحد سواء الحكومة أو الأهالي، فساقا الإدارة التنموية هما كل من الحكومة والأهالي شريطة قيام الأهالي بدور فعال وعلى كل المستويات وفي كل العمليات حتى يتركوا بصاتهم وتتواجد أفكارهم، ويزداد إحساسهم بالانتماء ويزيدون من العطاء، خاصة وأن المشاركة الشعبية تؤثر في اتجاهات الإدارة لسببين هما :

١ - تمارس المشاركة صغوظًا على الإدارة للتجاوب مع حاجات المشاركين طبقًا للأولويات التي يرونها.

٢ - تنقل المشاركة للإدارة حاجات المواطنين وأولويات هذه الحاجات، وتؤكد بعض الدراسات التطبيقية الحقائق التالية^(١٠) :

- توجد علاقة بين معدلات المشاركة ومعدلات تجاوب الإدارة، هذه العلاقة علاقة طردية بمعنى أنه كلما تزايدت معدلات المشاركة كلما تزايدت معدلات تجاوب الإدارة.

- لا تسير العلاقة بين معدلات المشاركة الشعبية ومعدلات تجاوب الإدارة مع حاجات المجتمع ككل في اتجاه طردى مطلق ولا تأخذ شكل الخط المستقيم بل تأخذ شكل المنحنى لأن المشاركين لا يعكسون بالضرورة حاجات المجتمع وأولويات هذه الحاجات كما يراها المواطنون جميعًا.

- كلما كانت هناك مشاركة على نطاق واسع كلما كانت الإدارة أكثر تجاوبًا مع حاجات المجتمع وأولوياته وكلما كانت المشاركة محدودة كلما انجح تجاوب الإدارة مع حاجات المشاركين أكثر منه مع حاجات غير المشاركين.

(١٠) Sedney Verba and Norman H. Nie, Participation in America, Political Democracy and social equality, Harper and Now York, 1972, pp. 312-313.

وحتى تتحقق مشاركة فعالة لا بد من إيجاد القنوات القصيرة والسريعة التي من خلالها يمكن التعبير عن ذلك. كذلك ضرورة وضوح النصوص القانونية الخاصة بعمليات المشاركة بل النص عليها وعلى أشكالها في حالة عدم وجود ذلك، وتدريب المشتغلين بالتنمية (من الجانب الحكومي والأهلي) تدريجياً خاصةً بدور حول الإدارة - المشتركة وفعاليتها وأماطها وأساليبها، وقيام أجهزة الإعلام بدور فعال في هذا المجال حتى يمكن ترسيخ مبادئ المشاركة في الإدارة لتصبح جزءاً من سلوك العاملين في مجالات التنمية الريفية.

ولا يتأتى هذا إلا إذا كان هناك اقتناع حكومي باستراتيجية المشاركة الحقيقية كوسيلة هامة لدفع عملية التنمية وإيجاد جو من التوازن والاستقرار والديمقراطية.

جامعة المنيا:

كلية الآداب.

قسم الاجتماع:

هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث.

استشارة بحث إدارة التنمية في القرية

١ - الحالة التعليمية: أمي - يقرأ ويكتب - ابتدائي - متوسط - عالي.

٢ - المهنة: مزارع - متاجر - عامل زراعي - تاجر - حرفي -

موظف.

٣ - الدخل بالجنبة شهرياً تقريباً (٥ - أقل من ١٠) (١٠ - أقل من

١٥) (١٥ - أقل من ٢٠) (أكثر من ٢٠)

٤ - هل عندك أرض زراعية: نعم لا.

٥ - في حالة نعم:

الأرض دى ملك - إيجار - وضع يد.

٦ - هل فيه حد من أعضاء مجلس إدارة الجمعية أقارب لك:

نعم - لا.

- ٧ - طيب هل اخترت الأعضاء دول عشان أبه؟
(عشان بيخلموا الناس) (عشان هم أقارب).
- ٨ - هل تفضل أن يكون الموظفون اللي في الجمعية مينين؟
(من عند الحكومة) - (من أهال القرية) - (من الحكومة ومن أهال القرية).
- ٩ - من تفضل أن يكون المسئول عن رئاسة العمل في الجمعية؟
(رئيس مجلس إدارة الجمعية) - (مدير الجمعية).
- ١٠ - لما كنت بستلم السهاد والفلوس من الكاتب وأمين الخازن في الجمعية بتقابلك مشاكل؟ نعم - لا.
- ١١ - في حالة نعم أيه هي المشاكل دي.
عدم أخذ حق بالكامل - عدم الاهتمام بي - التأخير في استلام مستحقات.
- ١٢ - لما بتقابلك مشاكل في الجمعية لين بتروح عشان يجملها لك؟ رئيس مجلس الإدارة - عضو مجلس الإدارة - مدير الجمعية المشرف الزراعي - مفتش التعاون - الكاتب - أمين الخازن - الساعي - الميكانيكي - الخبير.
- ١٣ - هل قيت غلط في حسابك بالجمعية نعم لا.
- ١٤ - في حالة نعم:
مين الى كان بيراجع لك فيشة حسابك مع بطاقتك الزراعية.
(أعضاء مجلس إدارة الجمعية - مدير الجمعية) - (رئيس الحسابات) - (أمين الخازن).
- ١٥ - هل أنت زارع قطن أو عنب أو فول صويا نعم - لا.
- ١٦ - في حالة نعم:
أيها تفضل بالنسبة لمقاومة المحصول:
(يقوم بها أهل ابلد) - (تبع الزراعة) - (تبع الزراعة ويشارك فيها الأهال).
- ١٧ - لما بتعوز موتور الرش ولا الرشاشة من الجمعية تفصل أن:

(يخرج بها ميكانيكى الجمعية) - (أخذها بنفسك) - (يخرج بها ميكانيكى وتكون معاه).

١٨ - لما تحتاج الجرار بتاع الجمعية تفضل أن اللى يشرف على تشغيله فى الغيظ من؟

(عضو مجلس ادارة الجمعية) - (المشرف الزراعى) - (المشرف وأنا عضو المجلس).

١٩ - هل عرفت أن بنك القرية هو اللى يبسّم المزارعين السهاد والفلوس حالياً بدلاً من الجمعية.. نعم - لا.

٢٠ - فى حالة نعم :

هل أنت مبسوط من انتقال صرف السهاد والفلوس من الجمعية لبنك القرية.. نعم - لا.

٢١ - فى حالة (نعم) أيه السبب؟

أخذ الفلوس بالكامل - أخذ مستحقاق فى مواعيدها - مفيش حد يتأمر على - أخرى تذكر.

٢٢ - فى حالة لا أيه السبب.

باتعب مع الموظفين بتوع البنك لغاية ما أخذ حق - الجمعية أحسن عشان فى بلدى - الجمعية أحسن عشان ما بيطلبوش حد يضمنى - الجمعية فيها مجلس إدارة وهم أدرى بمشاكلنا ومصلحتنا.

٢٣ - طيب أحسن ترجع تانى صرف الحاجات دى للجمعية ولا تخليها تبع بنك القرية؟

(الجمعية - بنك القرية).

٢٤ - فى حالة بنك القرية.

يعنى مفيش لزمة للجمعية فى البلد نعم - لا.

٢٥ - لما تحب تنفيذ مشروعات النحل - التسمين - تربية الدواجن يا ترى

تفضل إدارتها عن طريق الأهالي أو الحكومة أو جهود مشتركة..
(الأهالي) - (الحكومة) - (جهود مشتركة).

٢٦ - هل تفضل تنفيذ قرارات مجلس إدارة الجمعية بدون مراجعة من الموظفين ولا تتراجع من الموظفين أحسن يكون فيها غلط؟
(بدون مراجعة) - (تراجع من الموظفين).

٢٧ - هل توافق على تعيين أعضاء عندهم خبرة من قبل الحكومة في مجلس إدارة الجمعية؟
(موافق) - (غير موافق).

٢٨ - هل تفضل إدارة المشروعات التي تقوم بها الوحدة الاجتماعية زى المشغل ودار الحضانة وصرف المعونات الاجتماعية بواسطة من: (الأهالي) - (الحكومة) - (الحكومة بمشاركة الأهالي).